PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**11-February-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**MoH Confirms…Penalties for Pharmaceutical Companies Violating Ministerial Orders Are 2 Years in Prison**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Faten Khedawy**

الصحة تؤكد.. عقوبة شركات الأدوية المخالفة للقرارات الوزارية هى السجن عامين

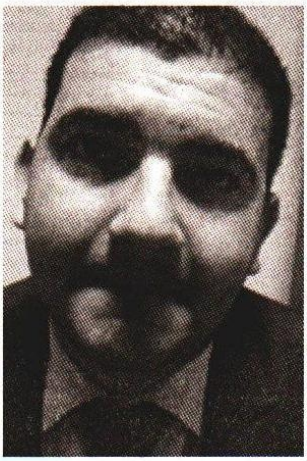

وائل هلال

كتبت - فاتن خديوى:

قال الدكتور وائل هلال - أمين صندوق نقابة الصيادلة - إن الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة ردت على خطاب النقابة الأخير أكدت فيه أن مخالفة شركات توزيع الأدوية للقرارات الوزارية التى تتعلق برفع هامش ربح الصيدلى وتحديد فترات الائتمان والخصم النقدى تصل عقوبتها للحبس عامين، بالإضافة إلى توقيع غرامة مالية وفقاً لقانون التسعير الجبرى والقرار الجمهورى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٠.

وأضاف أن الإدارة أكدت أن القرار الوزارى الصادر برقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ جار وواجب التطبيق وقد وضع ضوابط وأحكاماً خاصة بهامش الربح الصيدلى، كما أنه ألزم الشركات المنتجة وشركات التوزيع بتطبيق أحكامه وإنزال هامش الربح للصيدلى عند البيع والتوزيع وفقاً للنسب المحددة به، كما أن القرارات الوزارية ومنها القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩١، القرار رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠٩ حدد فترات الائتمان، ونسب الخصم النقدى.

وأشار هلال إلى أن المذكرة أوضحت أن أى قرارات يتم اتخاذها لرابطة موزعى الدواء تخالف القرارات الوزارية تعد باطلة بطلاناً مطلقاً ولا يجوز الاعتداد بها، فضلاً عن أن أحكام القانون تنص على أن أفراد التفتيش الصيدلى مكلفون بأحكام الرقابة على الأسواق وتنفيذ وتطبيق أحكام قانون مزاولة المهنة وكذلك القرارات الوزارية المقررة وذلك بموجب المادة ٨٥ من قانون مزاولة المهنة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥.

وتابع: «إنه حال ضبط مخالفة تتعلق بالتسعير الجبرى أو التلاعب فى هامش الربح أو أى مخالفات تتعلق بما جاء بنصوص القرار الوزارى ويتم تحرير محضر بالمخالفة للنيابة العامة لإثبات المخالفة، كما أنها تعرض مرتكبها للعقوبة».

وتقدم أمين صندوق نقابة الصيادلة بالشكر لإدارة شئون الصيدلة وإدارتى التسعير والتخطيط والسياسات الدوائية لانحيازهم للقانون وإعداد مذكرة أعطت كل ذى حق حقه وأثبتت أن الشركات الكبرى تعدت على حقوق الصيادلة والمجتمع وأهدرت القانون.

وطالب الشركات المصنعة والموزعين بتنفيذ القرارات الوزارية الصادرة والعمل مع أطراف المنظومة الدوائية كشركاء وليس كأعداء والتخلى عن السلوك البراجماتى فى التعامل مع الصيدليات من أجل صحة المريض وسوق دوائية مستقرة.

وطالب وزارة الصحة وإدارة التفتيش الصيدلى بالإدارة المركزية بإلزام الشركات بتطبيق قرار رفع هامش الصيدلى امتثالاً لدولة القانون واحتراماً لهيبة الدولة.